الدائرة الأوربية: الانعكاسات على الأمة بين السياسات الجماعية والسياسات القومية

أولاً- السياسات الجماعية

مقدمة:

"صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي في الحقبة الناشئة."

صامويل هانتنجتون

لم يكن أحد يدري أن مقولة هانتنجتون هذه التي أطلقها في عام 1993، والتي أثارت في وقتها جدلاً استمر قرابة الثلاث سنوات، ستعود مرة أخرى اليوم وبعد مرور ثماني سنوات لتحتل الصدارة في التحليلات الدولية وفي التساؤل حول مدى صحتها، أم أنها كانت النبوءة المحققة لذاتها **self-fulfilling prophecy**؟

وكان هانتنجتون قد وصف السياسة الكونية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وأوضح أن المجتمعات الثقافية ستحل محل تكتلات الحرب الباردة، وأن خطوط التقسيم بين الحضارات سوف تصبح هي ذاتها خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية. واهتم هانتنجتون بتوضيح أهمية النموذج الحضاري للقارة الأوروبية -على وجه الخصوص- وكيف أنه يقدم الإجابة عن السؤال الذي طالما طرحه الأوربيون: أين تنتهي أوروبا؟ فهو يقول ببساطة: إن أوروبا تنتهي حيث تنتهي المسيحية الغربية ويبدأ الإسلام والأرثوذكسية[1].

ومن ثم، وطبقاً لمقولة هانتنجتون- فإن الخط الفاصل بين أوروبا والإسلام هو من خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية.

والحقيقة أن هناك ضرباً فريداً من التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية والأمنية الأوربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ضرب له بعد إسلامي؛ فقد شهدت أوروبا عدة أزمات تم من خلالها اختبار أمن أوروبا وقدرتها على القيادة وأداء دور عالمي فاعل ومستقل. بدأ ذلك بأزمة الخليج، ثم البوسنة مروراً بكوسوفا، والمحطة الأخيرة- إلى الآن- أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، والتي بدأت أولى حلقاتها في أفغانستان. وكانت أوروبا، قد ظهرت في الأزمات السابقة في صورة المموَل المادي، والذي هو دائماً في حاجة إلى حماية طرف ذي نفوذ سياسي وعسكري، وهذا الطرف ليس من داخل أوروبا بل من خارجها يظهر وقت الأزمات الأوروبية لإيجاد حل لها وليعيد لأوروبا أمنها.

وقد كان العامل الإسلامي دوًما أحد عوامل الصراعات التي شهدتها أو اهتمت بها أوروبا وذات الدلالة بالنسبة لمصالحها وأمنها؛ فقد أطلقت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي قوى زعزعة استقرار القوميات والاحتكاكات العرقية، سواء داخل أوروبا أو على أطرافها، وكان الإسلام في مكان القلب بالنسبة لبعض هذه الصراعات المعاصرة الأشد خطراً، والتي لها هذه الطبيعة؛ ابتداًء من البلقان وحتى القوقاز وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية.

والواقع أن قرب أوروبا الجغرافي من العالم الإسلامي قد جعل التطورات في أحد الجانبين لها آثارها وانعكاساتها على الطرف الآخر؛ فعلى سبيل المثال أدت حركة التكامل الاقتصادي الأوروبي، ومحاولات بناء سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة إلى استنفار الجهود من أجل تكامل إقليمي مماثل عبر العالم الإسلامي، وإن تعثر تحققه حتى الآن. كما أن حالة عدم الاستقرار في العالم الإسلامي تمثل أحد محاور الاهتمام والقلق الأمني الأوروبي. هذا القلق له ثلاثة أبعاد: أولها- الخوف من امتداد

حالة عدم الاستقرار هذه إلى الدول الواقعة على حدود أوراسيا، وما قد يترتب عليه ذلك من احتمال حدوث صراعات إقليمية تقوم على أسس دينية نتيجة لتدفقات اللاجئين. ثانيها- قدرة هذه الاضطرابات على التأثير في أمن العالم بأكمله من خلال انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال نشوب صراعات بشأن إمدادات الطاقة؛ مما قد يؤثر على الاقتصاد العالمي. أما البعد الثالث- فهو المتعلق بالقلق الأوروبي من الصراع المتوطن في المنطقة المفتقرة لمؤسسات سياسية ذات فعالية، وإهمال حقوق الإنسان في الجنوب، علاوة على الضغوط المحتملة لدفع الغرب بشكل عام وأوروبا بشكل خاص إلى التدخل لأغراض إنسانية أو لأغراض حفظ السلام[2].

وتلعب الجغرافيا دوراً مهماً في بلورة العلاقات والمدركات الأمنية؛ ففي مقابل حالة عدم الاستقرار في الجنوب والعالم الإسلامي يحتل البحر المتوسط أهمية خاصة في الرؤية الأمنية لأوروبا، على اعتبار أن دوله تمثل حواجز استراتيجية تحمي أوروبا. كما تلعب هذه الرؤية دوراً هاماً في التطور الجغرافي للاتحاد الأوروبي ذاته، وفي تطور مؤسساته الأمنية. وهذا قد يفسر سر عزوف أعضاء الاتحاد الأوروبي عن تأييد منح تركيا عضوية الاتحاد؛ لأن هذه العضوية تعني ببساطة أن تصل الحدود الأوروبية إلى كل من سوريا وإيران والعراق، وهو الأمر الذي يعني وجود خطر على الأمن الأوروبي في حالة حدوث اضطراب في الشرق الأوسط، ومن ثم يفضل الأعضاء النظر إلى تركيا باعتبارها حاجزا؛ فهي جزء من المنظومة الأوروبية، ولكنها ليست أوروبية بالكامل[3].

في ضوء هذه الخلفية يمكن القول إن التداعيات الناتجة عن أحداث 11 سبتمبر تثير نقطتين أساسيتين:

- هل تدفع الأحداث وما تثيرها من قضايا إلى أن يصبح الإسلام في الرؤية الأوربية أحد مصادر التهديد للأمن الأوروبي؟

●هل تعلمت أوروبا الدرس من خبراتها السابقة في البوسنة وكوسوفا، وباءت قادرة على القيام بدور مستقل وفاعل؟

الواقع أن هاتين النقطتين تضمان عدداً من الإشكاليات، والتي تسعي هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عليها وتتمثل في:

1- هل يمكن اعتبار الهجمات على الولايات المتحدة بداية حلقة في صراع الحضارات؟ تمثل الحضارة الإسلامية أحد أطرافه، وتمثل الحضارة الغربية الطرف الثاني؟ أم أن الهجمات هي مجرد صراع تقليدي تم توظيف البعد الحضاري فيه كأحد وسائل إدارة الصراعات؟

2- ما التصور الأوروبي للعلاقة بين أمن أوروبا وأمن المنطقة جنوبها؟، وما هو التقدير الأوروبي لكيفية الاقتراب من الأزمة؟

3- كيف ظهر البعد الثقافي الحضاري في الخطاب الرسمي الأوروبي؟، وعلام يدل ذلك؟

4- هل ستدفع الهجمات إلى المزيد من التنسيق الأمريكي الأوروبي على النحو الذي يدعم من خطوط التقسيم الجديدة للعالم إلى عالم الشمال وعالم الجنوب؟

5- هل ستدفع الأزمة بعملية التعاون الأوروبي- الأوروبي خطوة نحو الأمام أم لا؟

6- ما هي الرؤية الأوروبية عن انعكاسات الأزمة على الصراع العربي. الإسرائيلي؟، وكذلك عن دلالتها بالنسبة للآثار على العالم الإسلامي وعلاقته بالغرب؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة تم رصد الخطاب الأوروبي الرسمي في التعامل مع الأزمة، وذلك من خلال المراحل المختلفة، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

المرحلة الأولي- مرحلة رد الفعل على الهجمات والتي تمتد من 11 إلى20 سبتمبر.

المرحلة الثانية- مرحلة بناء التحالف والتي استغرقت الفترة من 20 سبتمبر حتى 7 أكتوبر.

المرحلة الثالثة- مرحلة الحرب على أفغانستان والتي تمتد من 7 أكتوبر حتى 5 ديسمبر.

المرحلة الرابعة- مرحلة ما بعد الحرب من 5 - 18 ديسمبر حتى تولي الحكومة الانتقالية للسلطة في أفغانستان.

وقد تم التركيز في هذا الصدد على نوعين من المواقف الأوروبية: **مواقف جماعية ومواقف قومية فردية**؛ أي جرى التمييز بين مستوى السياسات الجماعية الأوروبية والسياسات القومية الأوروبية؛ حيث تؤكد العديد من الدراسات على أن قضية السيادة الوطنية هي أهم العقبات أمام بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي؛ نظراً لإصرار كل دولة على حماية سيادتها القومية، وهو الأمر الذي يسبب وجود العديد من التوجهات داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأوروبية. هذا الأمر يتضح أكثر على المستوى الثقافي؛ حيث يتنازع القارة اتجاهان: الأول- يدعو إلى استمرار الهوية القومية لكل دولة أوروبية على حدة؛ ومن ثم يدعو إلى التمهل في خطوات الوحدة، وتمثل بريطانيا هذا الاتجاه، والثاني يدعو إلى إقامة هوية أوروبية مشتركة ترسخ من عملية الاندماج، ومن ثم ينادي بالإسراع في تطبيق خطوات الوحدة، تقود هذا الاتجاه كل من فرنسا وألمانيا[4].

وقد برز التباين على مستوى السياسة الخارجية للدول الأعضاء تجاه أكثر من قضية من قبل، أبرزها الأزمة اليوغسلافية بتوابعها في البوسنة وكوسوفا، والتي أظهرت مدى عجز الاتحاد الأوروبي عن حل النزاعات الأوروبية بدون الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي.

ومن ثم، فإن دراسة الموقف الأوروبي على المستويين الجماعي والقومي يمكّن من تحقيق هدفين: **الأول**- استكشاف الاختلافات والتشابه بين الموقفين وأسباب كل منهما، وهل هناك إمكانية لتطوير سياسة مشتركة؟ **والثاني**- استقراء مدى استفادة أوروبا من تجاربها السابقة في البوسنة وكوسوفا في التعامل مع الأزمة الراهنة.

والحقيقة أن هذه الدراسة على قدر عال من الأهمية بالنسبة لأمة الإسلام؛ من حيث معرفة مدى وجود سياسة أوربية مشتركة للتعامل معها في ضوء الاعتبارات السابق توضيحها.

ولذلك، وعلى الصعيد الجماعي فلقد تم اختيار دراسة مواقف كل من:

الاتحاد الأوروبي: لكونه ممثلاً للتعاون الأوروبي - الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وعلاقة ذلك بالارتباط أو الاستقلال عن الولايات المتحدة. وكما سبق التوضيح تبارت الآراء بعد انتهاء الحرب الباردة حول طبيعة النظام الدولي القادم في ظل التحولات الكبرى التي حدثت في بنية النظام ممثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، وهو الأمر الذي فرض العديد من التحديات الجوهرية ذات الصلة المباشرة بتطور التكامل الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وذلك في ظل الاختلاف في إدراك التهديدات الجديدة، والتي أصبحت بشكل متزايد ذات طبيعة اجتماعية-إثنية. وهو الأمر الذي انعكس على موقف الطرف الأوروبي من عملية بنائه لسياسة خارجية وأمنية مشتركة، خاصة بعد حرب كوسوفا، والتي تجلى للأوروبيين فيها أنه بدون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ستظل الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على العمل وقت الأزمات[5].

الناتو: والذي يمثل الدعامة الأساسية للأمن في أوروبا؛ فبالرغم من أن انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفيتي عن أوروبا الغربية كان مدعاة لإثارة التساؤلات حول مستقبل الناتو وجدواه، بعد تغير الظروف السياسية

والأمنية، إلا أن الحلفاء فضلوا بقاء الحلف، وسعوا إلى التكيف مع تغيرات البيئة الأمنية بعد انتهاء الحرب الباردة. الأمر الذي أدى إلى تغيير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي، إلى منظمة توفر الحماية من تهديدات غير محددة تأتي بالأساس من محورين: المحور الشرقي حيث تتواجد قوات مسلحة روسية ومخزون من أسلحة التدمير الشامل، والخوف من الفراغ الأمني في وسط أوروبا وشرقها، والمحور الثاني هو المحور الجنوبي الذي يبدأ من شمال إفريقيا والبحر المتوسط، إلى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، والذي يؤثر عدم الاستقرار فيه على استقرار القارة الأوروبية. كما برزت مهام جديدة للحلف؛ من أهمها: بناء هيكل جديد للسلام في أوروبا من خلال دعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي في دول المعسكر الشرقي، وكذلك الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات.

وجاءت حرب كوسوفا لاختبار الرؤية الجديدة لمهام الناتو، وسعياً وراء وضع الرؤية الأمريكية للمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف موضع التطبيق، والذي كان يهدف بالأساس إلى استبدال مهمة الحلف من حماية أمن الدول الأعضاء إلى حماية مصالحهم؛ وهو الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوروبية، على اعتبار أن مفهوم المصلحة هو مفهوم مطاطي، ومن ثم خشيت الدول الأوروبية من تحول الحلف إلى أداة عسكرية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، بغض النظر عما يمكن أن يسببه ذلك من إضرار بالمصالح الأوروبية.

ولم تكن الخلافات بين الحلفاء تجاه الصراع الدائر في كوسوفا سوى انعكاس للخلاف في الرؤية تجاه العقيدة العسكرية الجديدة والدور المستقبلي للحلف[6].

أما على المستوى القومي الفردي فهناك مواقف كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، ولهذا الاختيار ما يبرره أيضاً:

أولاً- كل من هذه الدول لديها رؤية ودور مختلف داخل الاتحاد الأوروبي، كما سبق التوضيح.

ثانياً- بريطانيا الحليف الأساسي للولايات المتحدة في أوروبا وفي كل الحملات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة من قبل ضد دول بعينها، وحالياً في التحالف الدولي ضد الإرهاب. أما **ألمانيا** فهي تتطلع للعب دور أكبر على الساحة العالمية، وقد أعطت أحداث 11 سبتمبر وما بعدها الفرصة الملائمة لتطور مثل هذا الدور.

أما **فرنسا** فقد أضحت الأحداث وتداعياتها فرصة لاختبار جديد لمدى استمرار تمسكها، ومدى قدرتها على القيام بدور عالمي ومستقل.

وقد تم تحليل الخطاب بالاستناد إلى مجموعة من الأسئلة:

- ما تكييف طبيعة الهجمات: أسبابها؟ مصدرها؟ مغزاها؟
- ما الموقف من التحرك الأمريكي والتحالف الدولي ضد الإرهاب: تأييد مطلق للنهج الأمريكي أم تأييد مشروط؟
- ما تكييف سبل معالجة القضية؟
- ما وضع عالم الإسلام والمسلمين؟، وما الموقف من قضية الشرق الأوسط وعلاقتها بالهجمات؟

وفيما يلي تبيان المواقف المختلفة لهذه الأطراف...

أولاً- الاتحاد الأوروبي:[7]

في ظل الأزمة التي فجرتها هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة، وما ترتب عليها من الحرب ضد الإرهاب والتي بدأت بالحرب في أفغانستان، كيف استجاب الاتحاد الأوروبي للأزمة وتداعياتها في ظل استمرار حضور دروس البوسنة وكوسوفا في الذاكرة الجماعية الأوروبية؟ الإجابة تتطلب التعرض للخطاب الأوروبي، والذي اشتمل على عدد من القضايا على النحو التالي:

أولاً- التوصيف لطبيعة الهجمات والمسئول عنها:

اتضح بروز البعد الثقافي في توصيف هجمات 11 سبتمبر، ففي مرحلة رد الفعل على الهجمات وتحديداً في 12سبتمبر في بيان لرئيس المفوضية الأوروبية "**رومانو برودي**" عن الهجمات ضد الولايات المتحدة، قال: "**إن هذه الهجمات البربرية موجهة ضد العالم الحر وقيمنا المشتركة**".

وفي اليوم ذاته أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه الطارئ أن هذه الهجمات لا تمس الولايات المتحدة وحدها، ولكن الإنسانية ذاتها، والقيم والحريات المشتركة. وجاء البيان الختامي للاجتماع غير العادي في 14 سبتمبر ليؤكد على مثل هذا الكلام، وكيف أن الهجمات أظهرت أن الإرهاب من أعظم التهديدات للمُثل الغربية الخاصة بالديموقراطية والحرية وقيم السلام، والتي هي جوهر الاتحاد الأوروبي.

كما أوضح خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة في مقالة له في 13 سبتمبر في **"Financial Times"** أن اللجوء لمثل هذه العمليات إنما هو تعبير عن رفض قيم العالم المتحضر، وحكم القانون والديموقراطية والمجتمع المفتوح والحرية. وتكرر ذلك أيضاً على لسان رئيسة البرلمان الأوروبي "**نيكول فونتين**" في كلمتها في الاجتماع الطارئ أمام البرلمان الأوروبي؛ حيث رأت أن الأحداث هي اعتداء على قيم الغرب فيما يتصل بالحرية والحق في الحياة. كما أشار الرئيس البلجيكي- والذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت- في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 20 سبتمبر بعد الاجتماع الوزاري الأوروبي الأمريكي، إلى أن محاربة الإرهاب إنما هي "**حماية القيم الأساسية لمجتمعاتنا الديموقراطية المفتوحة والمتعددة الثقافات**".

وقد ظهرت مثل هذه القضية مرة أخرى في مرحلة الحرب على أفغانستان، ولكن مع نوع من التغيير في الخطاب؛ حيث بدأ يأخذ صيغة أكثر عالمية بدلاً من اقتصاره على الجانب الغربي؛ فقد أكد رئيس الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الصحفي عقب المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي انعقد في 6 نوفمبر على مستوى وزراء الخارجية على أن الوزراء أعلنوا شجبهم الكامل لهجمات 11 سبتمبر، وأعربوا عن شجبهم للإرهاب في كل مكان في العالم. واعتبروا أن هذه الأفعال إنما هي هجوم ضد الجماعة الدولية ككل بكل أعضائها، وكل الأديان والثقافات.

وتبنى الوزراء قرار مجلس الأمن رقم (1373) الهادف إلى الحد من دعم الإرهاب، وتعهدوا بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه. وتكرر ذلك أيضاً في كلمة الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة في 10 نوفمبر؛ حيث جرى التأكيد على أن ما تعرض للهجوم في 11 سبتمبر إنما هي الأسس والمبادئ التي قام عليها التنظيم الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة. وأن "**مجتمعاتنا المفتوحة، الديموقراطية، المتسامحة والمتعددة الثقافات هي التي هوجمت من خلال الولايات المتحدة**".

وأكدت الكلمة التي ألقاها رئيس الاتحاد على ضرورة ملاحقة الخطر الإرهابي في كل الدول، على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال الأمم المتحدة. وأعاد البيان التأكيد على تضامنه الكامل مع الولايات المتحدة، والدعم غير المتحفظ للعمل العسكري القائم تحت مسمى "**الدفاع المشروع عن النفس**"، وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرار رقم (1368) الصادر من مجلس الأمن.

ومن ثم، يلاحظ على الخطاب الأوروبي بروز أو إلقاء الضوء على البعد الدولي، إلى جانب البعد الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

أما فيما يتعلق بتحديد المسئول عن الهجمات، فيلاحظ أنه بمجرد حدوث الاعتداءات لم يكن هناك تأكد حول من المتسبب فيها، وذلك كما أعلنت رئيسة البرلمان الأوروبي في 11 سبتمبر حينما قالت: "**نحن لا نعرف من هم مرتكبو ذلك**". ولكن بتطور الأحداث والاتهامات الأمريكية أصبح من المسلَّم به في الخطاب الأوروبي أن طالبان والقاعدة هم المسئولون عن ذلك، وذلك دون أي محاولة

لتفنيد الاتهامات الأمريكية، واتضح هذا الاتجاه منذ 19 سبتمبر؛ حيث أكدت رئيسة البرلمان الأوروبي في لقائها مع سفراء الجامعة العربية على مسئولية نظام طالبان في تدهور صورة الإسلام كدين أمام الرأي العام الدولي. وهذا كناية عن تأييد الاتهامات الأمريكية لنظام طالبان وتنظيم القاعدة.

ثانياً– بين التضامن مع الولايات المتحدة والموقف من التحالف الدولي في ظل شرعية دولية لمكافحة الإرهاب وجذوره:

أكدت الدول الأوروبية منذ البداية على تضامنها الكامل مع الولايات المتحدة؛ ففي 12 سبتمبر أعلن الاتحاد الأوروبي في اجتماع مجلسه الطارئ عن التضامن الكامل مع الولايات المتحدة، وعرض كل المساعدة الممكنة في عمليات البحث والإنقاذ، واستعداد الاتحاد التعاون مع الولايات المتحدة وكل الشركاء لمكافحة الإرهاب الدولي.

ويلاحظ في هذا السياق تأكيد الاتحاد الأوروبي على ضرورة انخراط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في هذه الجهود، دون الإشارة صراحة إلى طبيعة الدور المطلوب منها وحدود تدخلها؛ مما يعني اهتماماً أوروبياً منذ البداية بالتحرك في ظل "**الشرعية الدولية**". ولقد تكررت بعد ذلك الإشارات المماثلة الدالة على الموقف الأوروبي المتحفظ تجاه انفراد الولايات المتحدة بالحركة بدون مظلة الأمم المتحدة.

كذلك نجد أن خافيير سولانا في مقالة 13 سبتمبر (السابق الإشارة إليها) أشار إلى أن الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي قد عرضت بعد ساعات من هذه المأساة تقديم أي دعم عاجل مطلوب في عمليات البحث الإنقاذ، و المساعدة في تحديد المسئولين عن هذه العمليات، وتقديمهم للعدالة.

وقد أوضح البيان الوزاري الأوروبي الأمريكي في 20 سبتمبر أن الفترة القادمة سوف تشهد مشاركة أوروبية أمريكية، من خلال تحالف واسع لمحاربة شر الإرهاب، وأن هذا انعكاس لقوة العلاقات الأوروبية الأمريكية، والقيم المشتركة، والعزم على مواجهة التحديات الجديدة التي "**تواجهنا**". وأبرز البيان المجالات التي سيتم فيها التعاون؛ وهي: الأمن الجوي وغيره من المواصلات، التعاون البوليسي والقضائي، محاربة تمويل الإرهاب بما في ذلك توظيف العقوبات الاقتصادية، وكذلك تبادل المعلومات، والعمل على تكثيف التعاون بين سلطات تنفيذ القانون.

وقد أوضح الرئيس البلجيكي في المؤتمر الصحفي الذي عقده عن الاجتماع ذاته أنه على كل من أوروبا والولايات المتحدة تولي القيادة في هذه الأزمة، وأن يكون ذلك النواة لردٍ قِوي بواسطة الجماعة الدولية. وأعرب عن تفضيل الاتحاد لتحالف عبر أطلنطي قوي لمحاربة الإرهاب، وأعاد التأكيد على ضرورة انخراط المنظمات الدولية والأمم المتحدة بشكل خاص في هذه العملية، وأشار في هذا السياق إلى قرار مجلس الأمن الدولي الذي اعتبر أن الهجمات تهديد للسلم والأمن الدوليين. وأوضح أن هذه القيادة الأوروبية الأمريكية ينبغي أن تقوم على تشاور دائم في حينه وشامل لكل المستويات.

كذلك جاء أول بنود البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي الذي عقد في 21 سبتمبر تحت عنوان التضامن والتعاون مع الولايات المتحدة، مبيناً كيف أن الاتحاد الأوروبي سيتعاون مع أمريكا في القبض على ومعاقبة كل من مرتكبي وممولي "**مثل هذه العمليات البربرية**". وقد أضفي البيان المشروعية على أي رد أمريكي وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم (1368)، وأعرب البيان عن استعداد دول الاتحاد لتقديم المساعدة، كل طبقاً لما يري من أساليب ووسائل، انطلاقاً من أن أوروبا لن تقف على هامش المعركة ضد هذه الكارثة (الإرهاب).

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي ليس فقط الدعم الشفوي، ولكن استعداده للمساعدة في الإجراءات العسكرية الضرورية؛ وقد حرص الخطاب الأوروبي في مرحلة رد الفعل هذه على تأكيد أهمية أن يتسع التحالف ليشمل أكبر عدد ممكن من الدول في العالم. وقد برز ذلك

في البيان المشترك الصادر من قادة الدول الأوروبية، في القمة الطارئة التي عقدت في 21 سبتمبر؛ حيث حث البيان الرئيس الأمريكي بوش على بناء أوسع تحالف دولي ممكن ضد الإرهاب. وتأكد ذلك أيضاً من خلال ما قالته رئيسة البرلمان الأوروبي في المؤتمر الافتتاحي لاجتماع الرؤساء في 21 سبتمبر؛ حيث أكدت على أن أحداث 11 سبتمبر تفرض التعاون الوثيق بين كل الدول التي ترفض الإرهاب؛ من أجل التعرف على هؤلاء المسئولين عن هذه الجرائم البشعة وتتبعهم والقبض عليهم.

وأوضحت أن البرلمان الأوروبي يتمني أن تحرص الولايات المتحدة على تجنب أي رد يكون مفرط الأحادية أو يفسر على أنه كذلك؛ فالرد- طبقاً لرئيسة البرلمان الأوروبي- ينبغي أن يكون تعبيراً أصيلاً لتحالف أوسع ما يكون، يضم كل الدول التي تعهدت بالمشاركة.

وقد استمر هذا الموقف الأوروبي من التحالف في المرحلة الثانية من الأزمة،؛وهي المرحلة المتعلقة بالبناء الفعلي للتحالف؛ حيث قام البرلمان الأوروبي في 4 أكتوبر بدعم دعوة الاتحاد الأوروبي في 21 سبتمبر؛ لتكوين أكبر تحالف ممكن ضد الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، كما أكد على أن الحملة ضد الإرهاب ستكون أكثر فعالية إذا ما تأسست على حوار سياسي عميق مع دول وأقاليم العالم التي ينبع منها الإرهاب، وكذلك التأكيد على أهمية الدعم المستمر لأنشطة الوقاية من الصراعات، والإصرار على أن تقوم علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الأخرى على مبادئ أساسية من حقوق الإنسان, والديموقراطية، والحكم الجيد.

وعندما اندلعت الحرب في 7 أكتوبر قامت رئاسة الاتحاد الأوروبي بعقد مؤتمر صحفي عن هذه العمليات, أعربت خلاله عن تضامنها الكامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكل الدول الأخرى المنخرطة في هذه العمليات؛ وذلك لأن الرد الأمريكي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (1368) هو حق مشروع.

وأكد البيان على أنه تم إخبار رئاسة الاتحاد أن العمليات تستهدف مراكز عسكرية وترتيبات دفاعية جوية ومعسكرات تدريب للإرهابيين، وأنه سيتم تجنب الخسائر من المدنيين الأبرياء.

وكان الاقتراب الأوروبي من الأزمة حريصاً على إبراز أن الجهود المبذولة لاقتلاع الإرهاب ينبغي أن تصاحبها سياسات للتعامل مع بعض مصادره. وقد جاء ذلك في تقرير المفوضية الأوروبية في 17 أكتوبر حول تقييم رد الفعل الأوروبي في التعامل مع الأزمة. وأوضح التقرير أن هذه المصادر تكمن في السلوك غير الديموقراطي للحكومات، وكذلك الهوة غير المقبولة بين الفقراء والأغنياء، والتدهور البيئي والفساد وقضايا المخدرات والصحة.

وأكد البيان على أن هناك فرصة أمام الاتحاد لتشجيع التعاون في هذه القضايا المتشابكة الجديدة والمطروحة على الأجندة الدولية؛ مثل: الفقر، الهجرة، البيئة والجريمة... وقد انخرط المجلس الأوروبي والمفوضية في رسم مجموعة كاملة من الاستجابات على الأصعدة الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية. واتضح الحرص الأوروبي على بذل الكثير من الجهد لدعم التحالف الدولي ضد الإرهاب، وخاصة من قبل الدول الإسلامية؛ ولذلك جاءت زيارة وفد الترويكا لكل من باكستان وإيران والسعودية ومصر وسوريا في الفترة من 24-28 سبتمبر.

وقد وصف "**كريس باتن**" -مفوض العلاقات الخارجية- في حديثه مع شبكة التليفزيون العربية الإخبارية في 18 أكتوبر رؤية أوروبا للحملة على أنها حملة من العالم المتقدم المفتوح ضد حفنة من الإرهابيين المتشددين، كما أعرب عن إيمان أوروبا بضرورة أن تشن الحملة على أصعدة متعددة، وتحت رعاية من الأمم المتحدة؛ وذلك للتوصل إلى معاهدات تتناول عدة قضايا؛ مثل: تمويل الإرهاب... ولكنه أوضح أن المكون العسكري كان حتمياً، وإن كان من الضروري توضيحه لكل الرأي العام.

وفي قمة **Ghent** في بلجيكا التي انعقدت في 19 أكتوبر، أعلن قادة الاتحاد الأوروبي دعمهم المطلق للعمل العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة في أفغانستان.

وإظهاراً لتضامنهم مع الولايات المتحدة، قال القادة إن الرد الأمريكي في أفغانستان كان موجهاً بعناية، وأنه قد تم عمل كل شيء للحد من الخسائر في المدنيين. ووعدوا بالانضمام إلى برنامج دولي فيما بعد الحرب للإغاثة وإعادة البناء، وهو النهج الذي سوف يتضح أكثر عند تناول موقف الاتحاد الأوروبي من أفغانستان. وقد أعربت رئيسة البرلمان الأوروبي في هذه القمة عن ضرورة تقديم أوروبا ما في حدود قدرتها على المساعدة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة للتأكد من أن استمرار الضربات العسكرية لا يحول دون وصول المساعدات الإنسانية للمشردين واللاجئين الأفغان، خاصة قبل أن يحل فصل الشتاء، وتصبح مثل هذه المهمة بالغة الصعوبة.

كما أعربت عن خطر أن تمتد الضربات لأي دولة أخري بعد أفغانستان لما يمكن أن يسببه ذلك من إضعاف للتحالف، واختلاف حول أهدافه، خاصة إذا ما نظر إلى ذلك على أنه عمل أحادي الجانب، أو مجرد حجة لتحقيق أهداف أخري.

ويعد خطاب رئيسة البرلمان الأوروبي من أقوى الخطابات داخل الاتحاد انتقاداً للولايات المتحدة؛ ففي 26 أكتوبر أعلنت عن شجبها لاستخدام القنابل العنقودية وطالبت الولايات المتحدة بتقديم كل المعلومات اللازمة لإزالة القنابل التي أسقطت بالفعل، وأن تحجم عن أي استخدام آخر لمثل هذه الأسلحة. وقالت إن دعم الجماعة الدولية للولايات المتحدة ليس شيكاً على بياض **"the solidarity of the international community is not a blank cheque".**

ويبدو أن الاستبعاد الأوروبي من الحملة العسكرية كان واضحاً؛ الأمر الذي انعكس على موقف الاتحاد ذاته؛ حيث بدأ يركز الخطاب أكثر على دور الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب؛ من حيث إعادة الإعمار والبناء، كما لمس الاتحاد الحاجة الماسة إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة. وهي النقاط التي سيتم توضيحها أكثر عند الحديث عن الإجراءات الجماعية الأوروبية، وموقف الاتحاد من الحرب في أفغانستان وذلك فيما بعد.

ثالثاً– السياسات الأوروبية الجماعية تجاه مكافحة الإرهاب

يتضح أنه مع البدايات الأولى للأزمة خلال مرحلة رد الفعل، لم يكن هناك منهج واضح بعد لكيفية مواجهة عواقب هذه الأحداث؛ ولذلك فإن نتائج الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي في 14 سبتمبر لم تسفر إلا عن النص على ضرورة اتخاذ إجراءات طارئة من جانب كل دولة عضو لضمان أمن السفر جواً، بالإضافة إلى النص على الرغبة في تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة لتحقيق مزيد من الأمن، حتى وإن كان المقابل هو التقييد لبعض الحريات، وهو الأمر الذي أشار إليه خافيير سولانا في مقالته في 13 سبتمبر؛ حيث قال: **"إننا قد نواجه تأخيرات أكثر عندما نسافر، ولكنه سيكون ثمناً صغيراً ندفعه لسلام أعظم للذهن".**

ولكن بتطور الأمور، بدأ الاتحاد الأوروبي يرسم منهجاً لتعامله مع الأزمة؛ ففي 19 سبتمبر دعت المفوضية الأوروبية إلى تجانس أكثر، وتعاون أوثق في مكافحة الإرهاب والجريمة، وتبني إطار من القرارات التي تتصل بمكافحة الإرهاب، والقرار التوقيفي الأوروبي"**European arrest warrant**". ودعت المفوضية إلى تعاون أوروبي جاد في شئون الجريمة؛ نظراً لوجود عصابات دولية في العديد من الدول تستغل الثغرات القائمة في القانون، خاصة القيود القائمة على تحركات المحققين عبر الحدود.

ولذلك فقد تبنت المفوضية مشروعين على درجة من الأهمية:

الأول- وضع تعريف موحد لأعمال الإرهاب والإجراءات المضادة له: بداية يوضح المشروع أن التغيرات العميقة في طبيعة الهجمات الإرهابية كشفت عن عجز الأنماط التقليدية من التعاون البوليسي والقضائي في مكافحتها؛ ومن ثم هناك حاجة إلى تطوير مثل هذه الأنماط. ومن ثم قدم البيان -كخطوة أولى- تعريفاً للإرهاب كالتالي: **"أي هجمات تم ارتكابها بطريقة متعمدة من خلال فرد أو جماعة ضد دولة أو أكثر، من خلال استهداف شعبها أو مؤسساتها بغرض إيقاع الفزع في نفوسهم، ومحاولة تغيير أو تدمير الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة".**

ويوضح المشروع أهمية التمييز بين مثل هذه الهجمات والهجمات العادية؛ لأن ذلك من شأنه التأثير على نظام الجزاءات، وذلك لأن الحقوق القانونية المتأثرة بمثل هذا النوع من الهجمات ليست هي نفس الحقوق التي تتأثر بالهجمات العادية. والسبب هنا أن الدافع للمهاجم كان مختلفاً في الحالتين؛ فالأعمال الإرهابية تهدف إلى تدمير الوحدة الجسدية أو النفسية للأفراد أو الجماعات، وهو ما لا يحدث في الهجمات العادية.

الثاني: القرار التوقيفي الأوروبي، والذي بمقتضاه يمكن على سبيل المثال احتجاز شخص ما في فرنسا بناء على أمر صدر في ألمانيا... وهكذا. كذلك فقد أوضح رئيس الاتحاد الأوروبي في البيان الوزاري الأوروبي الأمريكي في 20 سبتمبر الاقتراب الأوروبي من الأزمة في خطوات محددة: استمرار وزراء المواصلات الأوروبيين في العمل من أجل اتخاذ إجراءات حماية جوية مبتكرة وأكثر فعالية، والقيام بفحص التقارير المرفوعة من الرئاسة واللجنة الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ؛من أجل إجراءات ملموسة تزيد من قدرة الاتحاد الأوروبي على مكافحة الإرهاب بالتعاون بفعالية مع كل من الولايات المتحدة وكل الشركاء، وقيام وزراء المالية ببحث قضية تمويل الإرهاب، وتحديد الأدوات القانونية المطلوبة، والتي من شأنها منع الإرهابيين من تمويل هجماتهم من خلال التحويلات وغيرها، وموافقة وزراء الداخلية والعدل على الحاجة إلى "**القرار التوقيفي الأوروبي**" باعتباره إجراءً هاماً على صعيد التنسيق بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقد تقرر أن تدعم الدول الأعضاء من قدراتها الاستخبارية، وتزيد من تعاونها في مجال تسليم المجرمين مع الدول خارج الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ في هذا السياق أن من نقاط الاختلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا تلك الخاصة بمصير المشتبه فيهم من الإرهابيين؛ حيث أكد الاتحاد الأوروبي في 25 سبتمبر على سرعة الإجراءات الخاصة بتسليم المشتبه فيهم إلى الولايات المتحدة، ولكن مع ضمان أنهم لن يتعرضوا لعقوبة الإعدام.، كما حدد المجلس الأوروبي في اجتماعه الطارئ في 21 سبتمبر السياسة الأوروبية لمكافحة الإرهاب؛ حيث وافق على مجموعة من السياسات، والتي تقدم نهجاً شاملاً متعدد الأبعاد ومتعدد المستويات، سواءً منها ما يتصل بالداخل الأوروبي، أو البيني الأوروبي، أو بالسياسات الخارجية والأمنية الأوروبية تجاه العالم. ولقد تحرك الاتحاد الأوروبي بعد ذلك خلال أشهر معدودة من الاقتراح بالموافقة على سياسات، إلى التطبيق الفعلي للإجراءات. وتتلخص السياسات التي وافق عليها المجلس الأوروبي في اجتماعه الطارئ فيما يلي:

1- **تعزيز التعاون البوليسي والقضائي:** من خلال:

أ- تطبيق "**القرار التوقيفي الأوربي**"، والذي يكمل النظام الحالي لتسليم المتهمين بين الدول الأعضاء؛ وذلك نظراً لأن إجراءات تسليم المتهمين في الوقت الحالي لا تعكس مستوى الاندماج والثقة المطلوبين بين الدول الأعضاء.

وفي ظل هذا المشروع فإن القائمة الواحدة للإرهاب، والمنشورة بواسطة دولة من دول الاتحاد الأوروبي ستطبق في الـ 15 دولة الأخرى؛ فعلى سبيل المثال يسمح للبوليس الفرنسي حجز مشتبه فيهم في ظل قائمة منشورة في ألمانيا. وذلك سيتم تطبيقه على المشتبه

فيهم في الإرهاب والجرائم الأخرى الخطيرة؛ مثل تجارة المخدرات.

ب- تبني مفهوم مشترك للإرهاب، على النحو الذي سبق توضيحه في مشروع المفوضية الأوروبية. ودعوة مجلس العدالة والشئون الداخلية في الاتحاد الأوروبي لوضع تعريف بالإرهابيين المفترض وجودهم في أوروبا، وكذلك المنظمات التي تدعمهم؛ وذلك من أجل عمل قائمة مشتركة للمنظمات الإرهابية؛ وهو الأمر الذي يتطلب تبادل المعلومات، والتعاون بين جهات المخابرات.

2 - **تطوير أدوات قانونية دولية**؛ حيث دعا الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق كل المعاهدات الدولية حول محاربة الإرهاب بأسرع ما يمكن. وفي هذا السياق دعم الاتحاد من المشروع الهندي لتشكيل معاهدة عامة ضد الإرهاب الدولي داخل الأمم المتحدة.

3- **وضع حد لتمويل الإرهاب**؛ حيث دعا القادة وزراء المالية والعدالة والداخلية لمحاربة أي شكل من أشكال تمويل الأنشطة الإرهابية. وهذا ينبغي أن يشتمل على تبني توجيهات موسعة ضد غسيل الأموال، وتجميد أرصدة المشتبه في تورطهم بالإرهاب.

4- **تعزيز الأمن الجوي**؛ وذلك من خلال تصنيف الأسلحة، التدريب التقني للطاقم، رقابة وتفتيش الأمتعة المحمولة.

5_ **تنسيق تحرك الاتحاد الأوروبي عالمياً**؛ فقد دعا المجلس الأوروبي مجلس الشئون العامة للقيام بدور التنسيق، وإعطاء قوة دفع في المعركة ضد الإرهاب، وتحقيق مزيد من التنسيق بين السياسات الأوروبية الخارجية، وتقييم علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول العالم الثالث في ضوء الدعم الذي قد تقدمه هذه الدول للإرهاب.

6- **انخراط الاتحاد في القضايا العالمية**؛ فالمعركة ضد الإرهاب تتطلب من الاتحاد لعب دور أكبر في الجهود التي تقوم بها الجماعة الدولية؛ من أجل منع الصراعات الإقليمية وتحقيق الاستقرار. كما أكدت رئيسة البرلمان الأوروبي في بيانها في المؤتمر الافتتاحي لاجتماع الرؤساء في 21 سبتمبر أن الاتحاد الأوروبي سيتمتع بالمصداقية، فقط إذا تبنى سياسة مشتركة ضد الإرهاب. كما أنها أوضحت أن أحداث 11 سبتمبر أظهرت الحاجة إلى القيام بأسرع ما يمكن بترتيبات دفاعية أوروبية مشتركة بالإضافة إلى سياسة أمنية وخارجية مشتركة أيضاً.

وخلال مرحلة بناء التحالف قامت المفوضية الأوروبية في 2 أكتوبر بالاقتراح بأن تقوم الدول الأعضاء بتجميد تمويل 27 من المنظمات والأفراد المتهمين بدعم وتمويل الأنشطة الإرهابي، ويشتمل القرار المقدم من المجلس على آلية قانونية ملزمة تمكن من رصد حركة التمويل داخل الجماعة الأوروبية. وتسمح للدول الأعضاء بالعمل سريعاً لإغلاق الحسابات الإرهابية، وكبح تمويل الإرهاب بفعالية.

ويسعى القرار المقترح للتأكيد على تطبيق سريع وأكثر تماسكاً لهذه الإجراءات الجماعية داخل الاتحاد الأوروبي، ومن أجل منع تداخل الإجراءات القومية المختلفة، وهو الأمر الضروري لتطبيق القيود على رؤوس الأموال، وتحركاتها داخل الجماعة الأوروبية. كما قام البرلمان الأوروبي في 5 أكتوبر بدعم الفكرة التي اقترحها المجلس الأوروبي الطارئ، والذي اجتمع في بروكسل في 21 سبتمبر، والخاصة بالتفاوض حول اتفاق أوروبي أمريكي خاص بالتعاون البوليسي والقضائي، كما دعم البرلمان ما توصل إليه الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي من أن الاتحاد ينبغي أن يطور سياسة أمنية وخارجية تعاونية مشتركة، وكذلك رحب بالمشروعات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وإجراءات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء.

ووصى البرلمان بأن التعاون البوليسي والقضائي ينبغي أن يكون مصحوباً بتقوية الرقابة القضائية والبرلمانية وحماية الحقوق والحريات الأساسية. كما دعي البرلمان إلى التصديق على قانون المحكمة الجنائية الدولية.

واستمر رد الفعل الأوروبي على نفس النهج خلال مرحلة الحرب. ويمكن تحديد عدد من المحاور الأساسية التي تبلورت حولها الإجراءات الأوروبية، وذلك كما جاء في تقرير المفوضية الأوروبية في 17 أكتوبر حول أفعال الاتحاد الأوروبي في الاستجابة لأحداث 11 سبتمبر، هذه المحاور هي:

1- **العمل على استقرار الأسواق المالية:** فقد قام البنك المركزي الأوروبي بخطوات لدعم السيولة في الأسواق بعد الهجمات وخفض معدل الفائدة بنسبة 5 % .

2- **العمل على رسم اقتراب مشترك لمواجهة الإرهاب:** وفي هذا السياق تمت الموافقة على خطة عمل مشتركة من قبل وزراء الداخلية والعدل. وقدمت المفوضية اقتراحاً من أجل إطار تشريعي مشترك للإرهاب (التعريف، العقوبة)، وكذلك من أجل القرار التوقيفي الأوروبي ليحل محل إجراءات تسليم المتهمين محلياً. كما تم الاتفاق على دعم التعاون بين أجهزة الشرطة والاستخبارات داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك بينه وبين دول أخري وبصفة خاصة الولايات المتحدة، أيضاً قامت المفوضية بتقديم إجراءات من شأنها تعزيز الإجراءات الأمنية الخاصة بالتأشيرات المشتركة.

3- **تمويل الإرهاب والجرائم المالية؛** حيث قام الاتحاد بتجميد أصول الأفراد والمنظمات المشتبه فيهم. كما تم العمل من أجل منع استخدام الأسواق المالية بواسطة الإرهابيين أو الجماعات الإجرامية الأخرى.

4- **المساعدة الإنسانية للأفغان.**

5- **الأمن والسلامة الجوية، وتأمين البنية التحتية.**

6- **تدعيم الإطار الدولي القانوني؛** حيث دعم التقرير من الدعوة التي أطلقها المجلس الأوروبي في 21 سبتمبر، والخاصة بسرعة تنفيذ الاتفاقيات القائمة حول الإرهاب.

كما قامت الدول الأوروبية في 26 أكتوبر بتشديد قوانين مكافحة الإرهاب بها. وتأكد مثل هذا الاتجاه في كلمة الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة؛ حيث دعا إلى ضرورة تصديق كل الدول دون تأخير على الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والاستجابة لكل شروطها. وأكد على أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون جزءًا من محاولة لبناء عالم أفضل؛ حيث يتم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل كامل؛ ولذلك فإن الاتحاد أعلن ترحيبه بالتفعيل الفوري للبناء الذي طال انتظاره؛ وهو المحكمة الجنائية الدولية، كما نادى باستمرار الحملة ضد كل أشكال التميز والعنف ضد المرأة، والتأكد من أن كل الدول تقوم باتخاذ إجراءات قوية لتطبيق معاهدة الحد من كل أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تكون النساء قادرات على التمتع بحقوقهن الإنسانية بالكامل على قدم المساواة مع الرجل، كما حث على استمرار الحملة ضد الاتجاهات العنصرية والاتجاهات التمييزية وعدم التسامح، والتي أصبحت من الحقائق اليومية عبر العالم.

كما أعرب الاتحاد الأوروبي في كلمته أمام الأمم المتحدة عن الاعتقاد في أن الحد من التسلح وعدم الانتشار، يشكلان حجر الزاوية في أي بناء للسلام والأمن. كما أوضح كيف أن الاتحاد الأوروبي يقوم حالياً ببناء قدراته العسكرية الخاصة وإدارة الأزمات المدنية، كما أنه يعمل على تدعيم تعاونه مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال منع الصراعات وما بعد الصراعات والتنمية طويلة الأجل.

ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد سعى في مرحلة ما بعد الحرب في أفغانستان إلى تعزيز التعاون المعلوماتي مع الولايات المتحدة؛ حيث وقع الجانبان في 6 ديسمبر اتفاقًا تاريخياً للمزيد من المشاركة في المعلومات، فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية الخاصة بالأنشطة الإرهابية والجرائم الكبرى مثل تجارة العبيد وتجارة المخدرات.

أما فيما يتعلق بإجراءات التعاون الأوروبي-الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب؛ فقد جاء في ختام اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في **Laeken** خلال

الفترة من 14-15 ديسمبر أن المجلس يسعى لبناء اتحاد أكثر بساطة، ولكنه أقوى في تحقيق أهدافه الأساسية، وأكثر تواجداً على الساحة العالمية.كما قرر المجلس الأوروبي عقد اتفاق مع عدد من الدول المرشحة للعضوية. ورأى أن طرح اليورو سوف يكون بمثابة تتويج لعملية تاريخية خاصة ببناء أوروبا. كما تبنى الاتحاد الإعلان عن القدرات العملية للسياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية، وكيف أنه قادر على تولي بعض عمليات إدارة الأزمات.

كما أعرب الاتحاد عن نيته في تبني سياسة مشتركة فيما يتعلق باللجوء والهجرة، من خلال دمج السياسة المتعلقة بتدفقات الهجرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتحديد معايير مشتركة لإجراءات اللجوء وإعادة توحيد العائلات، والعمل على التحكم بدرجة أكبر من الكفاءة في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأن هذا من شأنه المساعدة في الحرب ضد الإرهاب وشبكات الهجرة غير مشروعة.

ويلاحظ في هذا السياق أن الموقف الأوروبي قد سعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: الهدف **الأول**- هو تعزيز التعاون الأوروبي- الأوروبي من خلال التنسيق بين مجالات متعددة في السياسة الداخلية مثل القضاء، بل في السياسة الخارجية أيضاً. وهذا الاتجاه في سلوك الاتحاد الأوروبي يظهر غالباً بعد الأزمات الإقليمية والعالمية، التي تمثل تحدياً للكيان الجماعي الأوروبي، والتي تختبر مدى فعالية دوره العالمي والمستقل. ولكن الجديد في هذه المرحلة هو اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدراته الخاصة بإدارة الأزمات. الهدف **الثاني**- خاص بالعمل على الحد من الأنشطة الإرهابية، التي تجد في البيئة الأوروبية مرتعاً لها، والهدف **الثالث**- هو الخاص بتدفقات الهجرة، هذه المشكلة التي طالما أزعجت الدول الأوروبية، وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتقدم فرصة لن تعوض في اتخاذ السياسات اللازمة لعرقلة مثل هذا التيار تحت مبرر أخلاقي خاص بمكافحة الإرهاب.

رابعًا- الموقف من الإسلام والمسلمين:

اتسم الموقف الأوروبي من البداية برفضه لأي مطابقة بين الإسلام والإرهاب؛ فقد أكدت رئيسة البرلمان الأوروبي في 19 سبتمبر خلال لقائها مع سفراء الجامعة العربية أن الإسلام لم يصبح مساوياً للإرهاب، ولكنها من جهة أخرى دعت الدول التي تدعم نظام طالبان إلى سحب دعمها هذا، وأضافت أنه في هذه الفترة الحرجة من الضروري إقناع الرأي العام أن الإسلام ليس هو الإرهاب، كما أبدت قلقها من الكلمات التي استخدمها بعض القادة السياسيين عن الحرب الصليبية، وقالت إنها خطيرة في السياق الحالي. وأوضحت أنه من الضروري بدء حوار أوروبي-متوسطي لمنع الهوة من أن تتسع.

وجاء ذلك أيضاً في كلمة رئيسة البرلمان الأوروبي أمام المجلس الأوروبي الطارئ في 21 سبتمبر؛ حيث أوضحت عزم أوروبا على عمل كل ما في استطاعتها للتأكيد على أن الأصولية الإسلامية ليست هي الإسلام ككل. وأشارت في هذا السياق إلى التجمعات الإسلامية الكبيرة في الدول الأوروبية، وعلاقات أوروبا الخاصة مع العالم العربي، وكيف أن الموقف الحالي يفرض العمل على إعادة تنشيط هذه الروابط.

وحرصاً من الاتحاد الأوروبي على تأكيد ذلك المعني أكد المجلس الأوروبي في اجتماعه الطارئ في 21 سبتمبر على رفض المطابقة بين العالم الإسلامي والجماعات الإرهابية المتطرفة، وأن الوضع العالمي الراهن لا يضع الغرب ضد الإسلام، ولكن يضع العالم ضد الإرهاب.

وتمثل هذا الحرص الأوروبي خلال مرحلة بناء التحالف في زيارة رئيس المفوضية الأوروبية للمركز الإسلامي في بروكسل في 27 سبتمبر؛ حيث أوضح أن كلاً من أوروبا والولايات المتحدة تريدان محاربة الإرهاب وليس الإسلام. وقال: **"كلنا على وعي بأن الدول الإسلامية دفعت أيضا ثمنًا غاليًا من جراء الإرهاب، ولن نقع بأي شكل وتحت أي ظروف في حرب بين الحضارات"**، وأكد على الرغبة

في بناء أوروبا مفتوحة أمام كل العادات، والديانات التي تحترم قيم الديموقراطية والتعددية والتسامح، والتي هي القيم التي ترشد عملية إعادة توحيد أوروبا، وخلق مساحة أكبر من الأمن والاستقرار والسلام والرخاء. وأوضح أن الظروف الراهنة تفتح المجال لحوار أعمق بين الدول الأوروبية والإسلامية في الحملة المشتركة ضد الإرهاب.

كما تمت ترجمة هذا الاهتمام الأوروبي على مستوى المواقف السياسية؛ حيث قام وفد الترويكا الأوروبية بزيارة عدد من الدول العربية والإسلامية في الفترة من 24-28 سبتمبر. أعلنت الرئاسة الأوروبية عن نتائج الزيارة، وأهميتها في مؤتمر صحفي عقدته في 28 سبتمبر. وقد بدأ البيان بتحليل أولي لمهمة الترويكا، وكيف أنها كانت خطوة هامة من جانب الاتحاد الأوروبي، وكيف أنها عبرت عن تولي الاتحاد مسئولياته في لحظة هامة وحاسمة وعدم تردده في إظهار القيادة الجماعية، وأوضح البيان أن الدول العربية والإسلامية قد سمعت باهتمام الرفض الأوروبي المتكرر لمساواة الإرهاب بالإسلام والعالم العربي، وأنها قدرت لأوروبا هذا الموقف.

كما قرر البرلمان الأوروبي في اجتماعه الطارئ التصديق على ما جاء به المجلس الأوروبي الطارئ في 21 سبتمبر من حيث إدانة سوء الاستخدام المشين للدين من جانب مرتكبي أعمال القتل، والتي لا يمكن إلصاقها بالإسلام. وكذلك إدانة الآراء التي تدعي تفوق أي حضارة نظراً لارتباطها بدين معين. وفي هذا السياق عبر البرلمان عن تضامنه الكامل مع الأوروبيين المسلمين ومع المسلمين المقيمين في الدول الأوروبية.

ومع بداية الضربات في 7 أكتوبر كان هناك حرص من قبل رئاسة الاتحاد الأوروبي بالتذكرة بأن هذه العمليات العسكرية ليست موجهة ضد الإسلام، أو الدول العربية، ولكنها جزء من حملة أكبر ضد الإرهاب الدولي، كما جاء تقرير المفوضية الأوروبية في 17 أكتوبر ليؤكد على أن الأزمة أبرزت الحاجة إلى ضرورة الحوار مع العالمين العربي والإسلامي.

كما أن "**كريس باتن**" مفوض العلاقات الخارجية في حديث له مع شبكة التليفزيون العربية الإخبارية في 18 أكتوبر أوضح أن أوروبا لا تري المعركة على أنها صراع بين الغرب: أوروبا والولايات المتحدة من ناحية، والإسلام من ناحية أخري؛ لأن الإرهاب_ وفقاً له- ليس ظاهرة لصيقة بحضارة أو ثقافة معينة.

كما أدان وزراء خارجية المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في 6 نوفمبر أي مطابقة للإرهاب بالعالم الإسلامي والعربي؛ ولذلك جاء التأكيد على أهمية عملية برشلونة كأداة لتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات على أسس من المساواة، وبالتركيز على الشباب والتعليم ووسائل الإعلام.

ويلاحظ في هذا الصدد ربط الاتحاد الأوروبي بين الرفض لمساواة الإرهاب بالإسلام، والعمل على تشجيع الحوار الثقافي والحضاري، والتواصل مع الدول الواقعة جنوب المتوسط؛ وذلك خوفاً من الانزلاق إلى صراع ثقافي قيمي مع هذه المنطقة، التي تمثل في الرؤية الأوروبية أحد مصادر التهديد للأمن الأوروبي؛ وحيث تأتي على رأس هذه المصادر الأصولية الإسلامية والهجرة.

خلاصة القول إن الاتحاد الأوروبي قفز خطوة عملية إلى الأمام حين لم يقتصر- مثل الولايات المتحدة الأمريكية- على مجرد رفض المرادفة بين الإسلام والإرهاب، أو بين المسلمين والجماعات الإرهابية؛ حيث قرنت أوروبا هذا الرفض، والدعوة إلى حوار حضاري ثقافي. وهو الأمر الذي كانت الشراكة الأوروبية المتوسطية قد دشنته قبل خمس سنوات من الهجمات على الولايات المتحدة، اعترافاً بأن مصادر التهديد للأمن الأوروبي لم تعد تقتصر على المصادر التقليدية، ولكن اتسعت لتضم مصادر ذات أبعاد ثقافية وحضارية واضحة[8]. ومع ذلك يظل السؤال التالي مطروحاً: إذا كانت أوروبا تدرك أبعاد وضع

عالم الإسلام والمسلمين كمصدر من مصادر التهديد لأمنها، فما الأسباب وراء ذلك التأكيد على الفصل بين الإسلام والإرهاب عقب 11 سبتمبر؟؟؟

خامسًا– الموقف من قضية الشرق الأوسط:

بدأ الحديث عن الشرق الأوسط في أواخر مرحلة رد الفعل على الهجمات؛ حيث أعرب الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي في 21 سبتمبر أن الاتحاد الأوروبي – بالتنسيق مع الولايات المتحدة وروسيا والشركاء في العالم العربي والإسلامي– سوف يقوم بمحاولة تهدف إلى توصل أطراف الصراع في الشرق الأوسط إلى تفاهم دائم، على أساس من قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بذلك. وكان الاتحاد الأوروبي حريصاً على التوضيح في بيانه أن الحرب ضد الإرهاب لن يتم الفوز بها دون مساندة الدول الإسلامية المعتدلة، وما لم تتم مصاحبتها بمبادرات جديدة للسلام في الشرق الأوسط؛ وهو الأمر الذي جاء ضمنياً في كلمة رئيسة البرلمان الأوروبي، حين قالت إن جانباً من الرد الضروري من قبل الجماعة الدولية هو الالتزام بحل سلمي للصراعات التي تغذي التطرف؛ وهو الأمر الذي يستشف منه أنها تقصد الصراع في الشرق الأوسط. وعلى هذا النحو نجد أن أوروبا– اتساقاً مع موقفها الرابط بين الأمن الأوروبي، وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي– لم تمتنع عن الإشارة ولو ضمناً إلى مسئولية عدم حل هذا الصراع عن إفراز ما يسمي بالإرهاب؛ أي المصدر الجديد لتهديد أمنها، وتوالت بعد ذلك التعبيرات الأوروبية الجماعية عن هذا الربط.

وفي مرحلة بناء التحالف وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته رئاسة الاتحاد الأوروبي في 28 سبتمبر؛ لتقييم مهمة الترويكا في الدول العربية والإسلامية، أكد البيان على ضرورة معالجة جذور الإرهاب، وكيف أنه في هذا السياق تظهر على نحو صريح مشكلة الصراع في الشرق الأوسط.

وخلال مرحلة الحرب جاء تقرير المفوضية الأوروبية في 17 أكتوبر؛ ليؤكد على أهمية تنفيذ تقرير ميتشيل، وعودة المفاوضات على المسارين السوري والفلسطيني، وقد جاء في حديث رئيس المفوضية مع شبكة التليفزيون العربية الإخبارية أن أوروبا تريد لإسرائيل العيش داخل حدود آمنة، كما تريد رؤية الدولة الفلسطينية، وأن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو العودة إلى تقرير ميتشيل، وتنفيذ توصياته بأسرع ما يمكن.

وأوضح مفوض العلاقات الخارجية أن هناك بعض الأفراد الذين لا يريدون النجاح لعملية السلام؛ ولذلك يقومون بأعمال من شأنها عرقلة أي بادرة للسلام من خلال القتل والإرهاب والاغتيال...

واستمر الموقف الأوروبي على نفس النهج مع تطور الأحداث؛ ففي المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في 6 نوفمبر ناقش الوزراء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وأعربوا عن اهتمامهم العميق بالموقف المتزايد السوء، والذي يتضمن مخاطر حقيقية للاستقرار الإقليمي.

وحث الوزراء كل الأطراف لاستئناف المفاوضات فوراً، ودون أي تحفظات أو شروط؛ وذلك استناداً للتوصيات التي تضمنها تقرير ميتشيل وخطة تينيت، وإرضاء للحقوق والتوقعات المشروعة لشعوب المنطقة؛ من أجل سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، والذي يجب أن يتحقق على أساس من التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن رقمي (242) و(338)، وكذلك وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد، وخاصة ذلك المبدأ الخاص بالأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في أوسلو وغيرها.

وقد أكد الوزراء الأوربيون على أن الغرض أن تؤدي المفاوضات إلى:إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية لها مقومات الحياة **viable** ، وانتهاء احتلال أراضيهم، وعيش إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً، وقد دعت رئاسة الاتحاد الأوروبي

السلطات الإسرائيلية إلى استكمال انسحاب قواتها من المناطق التي هي تحت الإدارة الفلسطينية الكاملة. كما دعت السلطة الفلسطينية لاعتقال ومحاكمة المسئولين عن أعمال العنف ضد إسرائيل؛ وهو الأمر الذي يبرز سمة التوازن الذي حرصت عليه دائماً المواقف الأوروبية الجماعية تجاه جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في مراحلها السابقة.

وقد أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على ذلك في كلمته في الأمم المتحدة في 10 نوفمبر؛ حيث دعا كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين لاستئناف المباحثات فوراً استناداً إلى التوصيات الموضوعة في تقرير ميتشيل. وأعرب عن استعداده للعمل مع غيره من الشركاء؛ من أجل حل دائم للصراع. كما أعرب عن انزعاجه من الموقف في الشرق الأوسط؛ وذلك خلال انعقاد مجلس المشاركة الأوروبي الإسرائيلي الذي انعقد في 20 نوفمبر **"The Association "Council EU-Israel**. فقد أشار الاتحاد إلى أن العنف وصل إلى مستويات غير مسبوقة؛ الأمر الذي يجعل من السهل على المتطرفين توظيف ذلك لتبرير العمليات الإرهابية؛ وما يشكله ذلك من خطر يهدد التحالف الدولي ضد الإرهاب المشكل بعد هجمات 11 سبتمبر. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن تفهمه لاهتمامات إسرائيل الأمنية، وأعاد تكرار التزامه بتحقيق الأمن لإسرائيل، وحث السلطة الفلسطينية على عمل كل ما بوسعها لإيقاف العنف، والقبض على منتهكي وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى ضرورة شجبها لمثل هذه الأعمال.

وقد أوضح الاتحاد الأوروبي أن تفهمه لاهتمامات إسرائيل الأمنية لا ينبغي أن يأتي على حساب مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛ ولذلك استنكر الاتحاد الأوروبي بشدة الاستخدام المفرط في القوة من جانب إسرائيل، والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي؛ مثل عمليات القتل ضد الفلسطينيين، والتي تتم من خارج أي إطار قانوني وتنفذها قوات الأمن الإسرائيلية. ومن ثم دعي الاتحاد الحكومة الإسرائيلية إلى وقف هذه الممارسات.

كما أوضح الاتحاد الأوروبي أن نهاية التدخل العسكري في مناطق السلطة الفلسطينية أمر لا يمكن الاستغناء عنه لكسر دائرة العنف. كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية لأنها من وجهة النظر الأوروبية لا تتفق مع مبادئ القانون الدولية وتمثل عقبة كبيرة للسلام. ولذلك دعي الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية لمراجعة سياساتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ووضع نهاية فورية لكل الأنشطة الاستيطانية. وهذا الموقف يبرز أيضاً سمة التوازن التي تحرص عليها السياسة الأوروبية على النحو السابق توضيحه.

سادساً- الموقف من أفغانستان: الحرب وما بعدها:

بدأ الحديث عن مستقبل الوضع السياسي في أفغانستان خلال مرحلة بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب؛ فقد أعرب الاتحاد الأوربي بعد زيارة وفد الترويكا إلى عدد من الدول الإسلامية والعربية عن وجود اختلاف في وجهات النظر، وإن كان الاتفاق العام منعقداً على أن السبيل لإعادة البناء هو تشكيل حكومة عريضة القاعدة، تتكون من ممثلين للجماعات الإثنية المختلفة في الدولة. كما دعي البرلمان الأوروبي في 4 أكتوبر النظام في كابول لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المطالبة بتسليم المسئولين عن هجمات 11 سبتمبر إلى العدالة الدولية. ودعا في الوقت ذاته إلى بذل الكثير من الجهود الإنسانية في أفغانستان، والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين للتعامل مع مشكلة اللاجئين الأفغان.

وتجدد ذلك الموقف مع بداية الضربات الجوية في 7 أكتوبر؛ حيث أكدت رئاسة الاتحاد الأوروبي في بيانها الصادر على أهمية وضرورة المساعدة الإنسانية للشعب

الأفغاني واللاجئين الأفغان، وضرورة تمتع هذا الجانب الإنساني بالأولوية.

وتضمن خطاب رئيسة البرلمان الأوروبي – في افتتاح المجلس الأوروبي في **Ghent** ببلجيكا في 19 أكتوبر – تحديداً أكثر دقة للسياسة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه الحرب في أفغانستان. فلقد أشار الخطاب إلى ثلاثة مستويات للعمل: العسكري والإنساني والسياسي، ولكنه اختص بالتناول المستويين الثاني والثالث. وبالطبع كان الاقتصار على هذين المستويين فقط راجعاً إلى عدم وجود دور عسكري جماعي أوروبي، حيث اقتصر هذا الدور على بريطانيا أولاً(خلال الحرب)، ثم أدوار دول أخري بعد ذلك. إلا أن هذا لم يمنع الاتحاد الأوروبي عن الإعلان مراراً عن تأييده للعمليات العسكرية الجارية باعتبارها مشروعة بمقتضى قرار مجلس الأمن(1368).

على المستوى الإنساني أوضحت رئيسة البرلمان في خطابها كيف أن اقتراب الشتاء في أفغانستان ينذر بكارثة إنسانية؛ حيث صعوبة توصيل الغذاء والمأوي وعمليات الإغاثة، وأن ذلك يفرض العمل على ثلاثة محاور أساسية:

1- أن يقوم الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة بعمل كل ما يجب لتأمين بقاء الشعب خلال الشتاء.

2- أن يوضح الاتحاد نواياه في تقدم عمليات إعادة بناء الدولة الأفغانية، بمجرد أن تسمح بذلك عودة السلام والحرية.

3-أن توضح أوروبا عزمها على عمل كل ما في إمكانها بالتعاون مع الولايات المتحدة؛ للتأكد من أن استمرار الضربات العسكرية لن يعوق جهود المساعدة الإنسانية قبل حلول الشتاء.

أما على المستوى السياسي؛ فقد أشار الخطاب إلى أن الاتحاد سيكون على رأس المشاركين في تمهيد الطرق أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية ديموقراطية بمجرد سقوط نظام طالبان. وأوضح الخطاب أن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي هي أن الحكومة التي ستكون قادرة على تحقيق الوحدة الدائمة هي تلك الحكومة التي تمثل كل الجماعات العرقية والتي تحترم القيم الإنسانية العالمية بما فيها حقوق المرأة. وهو ذات الأمر الذي دعا له قادة الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في **Ghent** في 19 أكتوبر؛ حيث دعوا إلى تدعيم الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة؛ من أجل قيام حكومة شرعية مستقرة تمثل كل الشعب الأفغاني(وذلك دون الدعوة صراحة للإطاحة بحركة طالبان الحاكمة). كما وعدوا بالانضمام إلى البرنامج الدولي لإعادة الإعمار والبناء بعد الحرب. ومن ثم فقد أعلنوا دعمهم للعمل العسكري في أفغانستان، وبطريقة غير مباشرة ساندوا الإطاحة بنظام طالبان.

ويمكن تلخيص رؤية أوروبا لنظام طالبان في الكلمات التي وصف بها خافيير سولانا ممثل السياسة الخارجية الأوروبية الحركة، وذلك في 22 أكتوبر؛ حيث قال إنها مجموعة من المتعصبين، وأعرب عن أمله في أن ينجح الملك السابق ظاهر شاه في إقامة حكومة ائتلافية جديدة في كابول، وجاء ذلك بعد اجتماع سولانا مع الملك السابق لمناقشة كيفية تجميع الفصائل المختلفة لتحل محل نظام طالبان. وقال سولانا إن أوروبا على استعداد للتعاون معه من أجل إيجاد حل سياسي.

ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد صب كل تركيزه خلال مرحلة الحرب على موضوع المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وارتباط تحسين الوضع الإنساني بعد الحرب بطبيعة الحل السياسي المنتظر، وكلاهما ينبغي أن يقوم فيه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بدور أساسي، وقد لخص تقرير المنسق الأوروبي للتنمية والمساعدة الإنسانية في نوفمبر هذه الرؤية؛ فمن ناحية أشار إلى الوضع الإنساني المتدهور في أفغانستان، خاصة بالنسبة للأطفال والشيوخ والنساء الذين سلبوا من حقوق الإنسان الأساسية، وكيف أن الوضع قد ساء نظراً لاستعداد القادة الأمريكان والبريطانيين وشعوبهم لحرب طويلة وصعبة، ومن ناحية

أحري أكد على أن الاتحاد الأوروبي يدعم الدور القيادي للأمم المتحدة في تشكيل وتنفيذ استراتيجية سياسية نحو تشكيل حكومة مستقرة وشرعية وممثلة لكل الشعب الأفغاني، وتحترم حقوق الإنسان وتطور علاقات جيدة مع الجوار، وأن الأمم المتحدة ستكون من خلال دور المبعوث الخاص الأخضر إبراهيمي ذات دور أساسي في تأمين حل سياسي ناتج عن إجماع الأفغان. وأشار من ناحية ثالثة إلى أنه سيكون هناك جهد هائل لإعادة البناء والإعمار في أفغانستان ما بعد طالبان، وأن المفوضية تقف على استعداد لدعم ذلك في حدود ميزانية مواردها. وأكد أنه إذا كانت المساعدة الإنسانية تتمتع في الوقت الراهن بالأولوية المطلقة، إلا أنه ينبغي أن يكون هناك حل سريع للصراع على اعتبار أن معظم المعاناة الإنسانية ترجع إلى الصراع الداخلي الدائر.

ولقد تكررت نفس المعاني في أكثر من وثيقة تالية، وخاصة في الأمم المتحدة في الجمعية العامة في 10 نوفمبر، وقد أضاف رئيس البرلمان الأوروبي في كلمة في 13 نوفمبر أنها تتمني أن تشتمل الحكومة الجديدة على النساء، كما أكد على البعد الإقليمي للمسألة الأفغانية؛ حيث إنه من المهم أن تشعر الدول المجاورة لأفغانستان بالأمن فيما يتصل بنوايا الحكومة الجديدة، ومن هنا كان إعلان تنظيم الزيارة لكل من الهند وباكستان. وفي 24 نوفمبر تم توقيع اتفاق تعاون بين الاتحاد الأوروبي وباكستان، وقد أكد الجانبان على التزامهما باحترام وحماية وتعزيز مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان. وقد أكدت باكستان على التزامها القوي بعودة الحكومة الديموقراطية طبقاً للمسار الذي أعلنه مشرف في 14 أغسطس 2001.

أما عن الموقف الأوروبي من أفغانستان في مرحلة ما بعد الحرب، نجد أن رئاسة الاتحاد قامت بإلقاء بيان في 5 ديسمبر حول المباحثات الأفغانية، التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة في بترسبرج؛ حيث رحب الاتحاد بالاتفاق الذي توصلت إليه الفصائل الأفغانية في بون. وأعربت الرئاسة عن سعادتها لأن المفاوضين الأفغان قد وافقوا- طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم(1378)- على إقامة مجموعة من المؤسسات الانتقالية المكونة من الجماعات الإثنية والعرقية المختلفة والتي يتكون منها الشعب الأفغاني. وأكد البيان على أن الاتحاد الأوروبي سيبذل قصارى جهده لدعم الحكومة الأفغانية الجديدة، ومساعدتها على تحقيق إعادة البناء للدولة. ودعا الاتحاد كل الجماعات لاحترام اتفاق بون، كما دعا السلطة الأفغانية للاهتمام بحقوق النساء الأفغانيات واللاتي تعرضن للقمع في ظل نظام طالبان. وأخيراً دعا الاتحاد الأوروبي الجماعة الدولية إعطاء الحكومة الأفغانية الجديدة كل الدعم الضروري من أجل تعزيز الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان.

كما رحب خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة بالاتفاق على الانتقال السياسي في أفغانستان، والذي تم توقيعه في بون. وأوضح أن عقد المؤتمر في أوروبا إنما هو انعكاس لرغبة أوروبا الانخراط في مستقبل أفغانستان. وأكد على أن الاتحاد الأوروبي لن يدخر أي جهد لدعم الحكومة الجديدة سياسياً واقتصادياً.

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي في البيان الخاص باجتماع المجلس الأوروبي في الفترة من 14-15 ديسمبر بالمشاركة في جهود الجماعة الدولية المتصلة باستعادة الاستقرار في أفغانستان، على أساس مقررات مؤتمر بون، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا السياق شجع الاتحاد انتشار قوات أمن دولية للمساهمة في تحقيق الأمن لأفغانستان، وتدريب قوات أمن وقوات مسلحة أفغانية جديدة. وتمثل مساهمة دول الاتحاد إشارة قوية لعزمهم على تولي مسئولياتهم في إدارة الأزمات بصورة أكثر كفاءة.

نقطة أخري طرحها الاتحاد فيما يتعلق بأفغانستان وهي تلك الخاصة بالوضع الإنساني؛ حيث أوضح البيان استمرار تمتع المساعدة الإنسانية بالأولوية المطلقة، وضرورة أن تتطور القدرة على إيصال المساعدات للمشردين

واللاجئين بالتغيرات في الموقف، وأن تتم بطريقة كفئة وجيدة التنسيق بقدر الإمكان. وأكد الاتحاد الأوروبي عن مساعدته للشعب الأفغاني وقادته الجدد في إعادة بناء الدولة، وتشجيع التحول إلى الديموقراطية والاهتمام بأوضاع المرأة بدرجة خاصة.

وقد توج هذا الموقف في 18 ديسمبر؛ حيث قام رئيس الاتحاد الأوروبي بزيارة لكابول للمشاركة في تنصيب الحكومة المؤقتة في أفغانستان.

خلاصة القول إن الموقف الأوروبي من تداعيات أحداث 11 سبتمبر أبرز بعض الحقائق على الساحة؛ أهمها الحاجة إلى تعديل إجراءات إدارة الأزمات الأوروبية، وكيف يمكن أن يكون لذلك مساهمة على الساحة العالمية؛ وهو الأمر الذي انتبه إليه الأوروبيون أنفسهم؛ فقد جاء في خطاب رئيسة البرلمان الأوروبي في 11 أكتوبر أن بناء أوروبا يمكن أن يساعد في بناء عالم أكثر عدالة، وأن أهم الخطوات المطلوبة الآن هي دفع الاندماج الأوروبي. ومع ذلك، ونظراً لطبيعة الأزمة وتداعياتها فلقد ظلت مساحات الاختلاف مع الولايات المتحدة محدودة ومحكومة حيث مثلت نوعاً من توزيع الأدوار أكثر من كونها اختلافات حقيقية.

وقد تبين من توزيع الأدوار كيف أن الكيان الجماعي الأوربي مازال قوة اقتصادية سياسية أكثر منه قوة عسكرية، ومن ناحية أخرى بدت أوربا أكثر وعياً من الولايات المتحدة الأمريكية بتأثيرات الأبعاد الثقافية الحضارية للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، ومن ثم فإن الاهتمامات الأوربية- الرسمية والمدنية- بأبعاد حوار الحضارات والثقافات كانت متنوعة، وهي تشير بالفعل إلى رؤية أوربية راهنة عن ما أضحت عليه هذه الأبعاد الثقافية الحضارية من وزن ومن تأثير، ليس على الأمن الأوربي فقط ولكن الأمن العالمي.

فلقد وضحت الرؤية الخاصة لأوروبا كيفية معالجة الإرهاب و مصادره وأسبابه، وكيف أنه مشكلة عالمية في حاجة إلى حل عالمي واقتراب متعدد المداخل يتم على الأصعدة المختلفة؛ بحيث تقوم الأمم المتحدة بدور مركزي في هذه العملية، وما يمكن أن يقود إليه ذلك من عقد مؤتمر دولي ضد الإرهاب. وكأن الرسالة التي يريد الاتحاد إيصالها إلى الولايات المتحدة هي أن الاقتراب المتعدد الجوانب هو فقط القادر على تعزيز وضمان الأمن، وأنه يجب أخذ كل الآراء المختلفة في الاعتبار، وخاصة تلك التي تبرز مصادر الإرهاب وأسبابه وجذوره. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود اختلاف في الرؤية الأمنية لدي كل من أوروبا والولايات المتحدة، خاصة فيما يتصل بالعلاقة مع منطقة جنوب المتوسط، وارتباط مثل هذه الأحداث بمشكلة الشرق الأوسط. ولذلك نجد أن أوروبا مع بداية الأزمة سارعت إلى الدعوة إلى أهمية الحوار الأوروبي المتوسطي، ويتضح ذلك من دعوة البرلمان الأوروبي في 4 أكتوبر إلى الحاجة لعقد المنتدى البرلماني للشراكة الأوروبية المتوسطية، بالتزامن مع عملية برشلونة؛ وذلك من أجل تكثيف الحوار السياسي.

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن إعادة التزامه بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وطالب في هذا السياق بتشجيع إعادة بناء الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على أساس توصيات تقرير ميتشيل، وطبقاً لقرارات مجلس الأمن. وجاء التأكيد على أهمية عملية برشلونة في تقرير المفوضية الأوروبية في 17 أكتوبر؛ حيث أشار التقرير إلى أن الأزمة أضفت أهمية جديدة لعملية برشلونة، خاصة فيما يتصل بالديموقراطية أو التحول الديموقراطي وبناء المؤسسات والحكم الجيد والعدالة الاجتماعية.

وقدمت رئيسة البرلمان الأوروبي مبرراً آخر لأهمية الحوار الأوروبي المتوسطي، وهو أنه لا يمكن السماح بمزيد من الاتساع في الفجوة في مستويات المعيشة بين العالمين: عالم الشمال وعالم الجنوب، وأنه ليس هناك خيار سوي الاعتراف بأن عدم التوازن هذا هو التربة التي فيها تنبت بذور الإرهاب. وأنه من أجل تعزيز التفاهم والتسامح

المشترك بين الدول على جانبي المتوسط، فإن البرلمان الأوروبي أخذ المبادرة لعقد اجتماع طارئ للمنتدى البرلماني الأوروبي المتوسطي. وفي هذا السياق تقول أيضاً إنه طالما أن الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين مستمر؛ فإن الإرهاب الدولي سيجد العديد من الإرهابيين الذين هم على استعداد للتطوع.

ومن ثم فقد تميز الموقف الأوروبي- على عكس الأمريكي- بالدعوة للاهتمام بعلاج أسباب بروز العمليات الإرهابية، وليس فقط محاربة واستئصال "**الإرهابيين**"، ومن ثم الاهتمام بالأساليب المختلفة وليست العسكرية منها فقط.

أيضاً اتضح بروز البعد الحضاري الثقافي في الخطاب الأوروبي، من خلال إدراك الحدث في البداية على أنه تهديد للقيم والحريات التي يؤمن بها الغرب بصفة عامة، وتؤمن بها أوروبا بصفة خاصة. وأنها موجهة ضد العالم الحر المتحضر بأكمله، ثم محاولة إضفاء شمولية التهديدات للعالم بأسره بدياناته وثقافاته المختلفة. وهكذا نأي الاتحاد الأوروبي بنفسه عن التمييز الصارخ بين الغرب وباقي العالم.

وأخيراً يلاحظ على الدور الأوروبي في الأزمة أنه بدأ متحمساً للغاية وعلى استعداد للمشاركة الجادة في أي رد فعل تقوم به الولايات المتحدة، ولكنه أخذ في الخمول تدريجياً، حتى نأي بنفسه عن المعركة العسكرية الدائرة، وصب جل اهتمامه على محور المساعدات الإنسانية، وأن دوره سيأتي بعد انتهاء المعارك، من خلال العمل على إعادة بناء وإعمار أفغانستان.

ولذلك فالسؤال المطروح: هل تم تعويض فقدان الدور العسكري من خلال أبنية أخري، وهي بالأساس الناتو؟؟

ثانياً- الناتو:[9]

الناتو كما سبق التوضيح هو الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي، وكان له دور هام في العديد من الأزمات التي شهدتها القارة الأوروبية؛ مثل حربي البوسنة وكوسوفا. ولكننا نلاحظ ضآلة دور الناتو في الحرب الدائرة في أفغانستان، بل إن الولايات المتحدة ذاتها التي طالما استخدمت الناتو في عملياتها العسكرية قد طلبت طلبات محددة للغاية من الناتو هذه المرة، حتى بدا دوره على أنه مجرد قواعد ووقود للطائرات الأمريكية. على أي الأحوال يمكن رصد موقف الناتو ورد فعله على أحداث 11 سبتمبر من خلال القضايا التالية:

أولاً الموقف من الهجمات وتوصيفها وتحديد المسئول عنها:

كان موقف الناتو سريعاً؛ حيث اجتمع مجلس شمال الأطلنطي في 11 سبتمبر، وأعرب عن تضامنه الكامل مع الولايات المتحدة. كما أعلن باسم دول الناتو رفضها بإجماع لهذه الأعمال البربرية. وأكد على ضرورة تكثيف المعركة ضد الإرهاب، ووصفها بأنها معركة كل الدول المتحضرة، ولابد من الفوز بها،كما وصف تصريح من مجلس الشراكة الأوروبية الأطلنطية الهجمات على أنها: "**هجوم على قيمنا المشتركة، ونحن لن نسمح لهذه القيم أن يتم التفاوض حولها من قبل الذين يستخدمون العنف في تحقيق أهدافهم**".

واستمر مثل هذا الرأي خلال المرحلة الثالثة للأزمة وهي مرحلة الحرب؛ حيث أعرب ممثل الناتو في مؤتمر وارسو حول مكافحة الإرهاب بأن "**الهجمات على الولايات المتحدة كانت هجوماً على حياة كل مواطنينا وعلى صحة اقتصاداتنا، وعلى حريتنا في السفر والاتصال، وكذلك على قيمنا وطرق حياتنا، ومن ثم فإنه ليس صراعاً للولايات المتحدة وحدها، ولكنه صراع لنا كلنا**"، كذلك نجد أن روبرتسون- السكرتير العام للحلف- في خطابه أمام جامعة فولجوجراد التكنولوجية، والذي ألقاه في 22 نوفمبر قال: "**لا يهدد الإرهاب الولايات المتحدة وحدها، ولكن كل العالم المتحضر**"، "**وإن الهدف هو حماية أمننا وقيمنا المشتركة**".

وجاء التأكيد على ذلك حتى مرحلة ما بعد الحرب، ففي البيان الذي صدر عن الاجتماع الوزاري لمجلس شمال

الأطلنطي في 6 ديسمبر، أعرب البيان عن أن هجمات 11 سبتمبر كانت عدواناً على العالم الحر بأكمله، وأنه لا يوجد أي مبرر مهما كان لمثل هذه الأعمال الإرهابية، وأن أحداث سبتمبر لم تكن هجوماً على حليف واحد ولكن على كل الحلفاء. وهكذا يتضح كيف يغلف المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، ويحيط بالتكييفات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العدوان؛ حيث يبدو واضحاً الربط بين الأمن والعدوان عليه، وبين ضرب منظومة القيم الغربية، وهي المنظومة التي أضحت في صميم المصالح الغربية.

أما فيما يتعلق بتحديد المسئول عن الهجمات، نجد أنه لم يكن هناك تحديد واضح في البداية، أو اتهام صريح لأي جهة أو دولة من جانب الناتو، بالرغم من تأكيد مجلس شمال الأطلنطي في 11 سبتمبر على أن مرتكبي هذه الفعلة لن يفلتوا بها. وظل هذا الاتجاه حتى البدايات الأولي لمرحلة بناء التحالف؛ حيث لم تكن هناك أي إشارات أو إيحاءات أو تلميحات عن أي جهة.

هذا وكان شرط تنفيذ المادة(5) من اتفاقية واشنطن هو أن يثبت أن هذه الهجمات كانت موجهة من الخارج، ولكن في تصريح لروبرتسون في 2 أكتوبر أعلن أن الولايات المتحدة قد أخبرت الحلفاء بنتائج تحقيقاتها حول المسئول عن هجمات 11 سبتمبر، وأن النتائج أسفرت عن أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذين يقدم لهم نظام طالبان الحاكم في أفغانستان الدعم، هم المسئولون عن الهجمات. وقد أشار روبرتسون أن الحقائق واضحة وكافية، وأن المعلومات المقدمة تشير بوضوح إلى دور تنظيم القاعدة في هجمات 11 سبتمبر.

وبناء على هذا فقد تأكد لدي الحلف أن الهجمات على الولايات المتحدة كانت من الخارج، ومن ثم تعتبر عملاً يندرج في ظل المادة (5) من اتفاقية واشنطن، وأنه على الولايات المتحدة أن تحدد نوع المساعدة التي تريدها.

ثانياً– كيفية الاقتراب من الأزمة:

قام الناتو على الفور بالتعهد في 12 سبتمبر بعمل كافة الجهود اللازمة لمكافحة خطر الإرهاب، وذلك في تصريح من مجلس المشاركة الأوروبية الأطلنطية، كما صرح لورد روبرتسون في 12 سبتمبر، وبعد اجتماع مجلس شمال الأطلنطي بأنه إذا تم التأكد من أن هذا الهجوم كان موجهاً من الخارج ضد الولايات المتحدة، فإنه سيعتبر عملاً يدخل في ظل مادة(5) من اتفاقية واشنطن، والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد واحدة أو أكثر من الأعضاء سيعتبر هجوماً على الكل، ويتم اتخاذ كل الإجراءات التي تبدو ضرورية لمساعدة الحليف الذي تمت مهاجمته. وأكد على أنه إذا ما تم التأكد من أنها كانت موجهة من الخارج؛ فسوف تتخذ الدول أعضاء الناتو من الأعمال ما تراه ضرورياً لتقديم المساعدة بأي صورها، وهي ليست مقتصرة على المساعدة العسكرية فقط، وتعتمد على الموارد المادية لكل دولة. وأنه على كل دولة أن تقرر كيف ستساهم واضعة في الاعتبار الهدف النهائي، والذي هو الحفاظ على أمن منطقة شمال الأطلنطي.وأوضح البيان أنه سيكون هناك تشاور بين الحلفاء، وأن أي عمل جماعي من قبل الناتو سيحدده مجلس شمال الأطلنطي.

وكانت هذه هي المرة الأولي من 52 سنة التي يطبق فيها الحلفاء المادة (5)، على النحو الذي يفتح الطريق للناتو لتقديم الدعم المادي والعسكري لأي رد من جانب الولايات المتحدة. [إلا أن روبرتسون في 12 سبتمبر صرح أن الدولة التي تمت مهاجمتها] يجب عليها أن تطلب المساعدة، وأن الولايات المتحدة ما زالت تقوم على تقييم الأدلة المتاحة.

وفي مؤتمر صحفي لنائب وزير الخارجية الأمريكي وأمين عام حلف الأطلنطي في 20 سبتمبر، قال روبرتسون إن الحلفاء عازمين على المساهمة والتعاون جماعياً مع أعضاء الجماعة الدولية في هذه المعركة، وأعرب عن اعتقاده أنها ستكون معركة طويلة ولكنها ناجحة.

وخلال مرحلة بناء التحالف وتحديداً في 26 سبتمبر، أعرب روبرتسون بعد اجتماع مجلس شمال الأطلنطي أن الخيار العسكري هو واحد من الجوانب المتعددة للرد المنظم ضد الإرهاب، وأن الإجراءات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية كلها مكونات هامة في الحملة ضد الإرهاب. وأشار إلى أنه إلى الآن ليس هناك طلب من جانب الولايات المتحدة لأي عمل. لكن في 3 أكتوبر أعلن المتحدث الرسمي للناتو أن الولايات المتحدة حددت مطالب محددة من الناتو، ولكنه لم يفصح عن محتوي القائمة، واكتفي بالإشارة إلى أنها تتضمن دعماً عسكرياً وأنواعاً أخري من المساعدة. وأكد على أن دول الناتو سوف تنظر إلى هذا، ولديها المرونة فيما تجهزه للعرض، وهي تتضمن استخدام القواعد الجوية والعسكرية والتبادل المعلوماتي والمخابراتي.

إلا أن هذا النوع من الدعم تم كشف النقاب عنه في تصريح للورد روبرتسون في 4 أكتوبر؛ حيث أعلن عن قرار مجلس شمال الأطلنطي بتنفيذ المادة (5) لاتفاقية واشنطن، كما صرح بموافقة الحلفاء في الناتو بناء على طلب من الولايات المتحدة باتخاذ 8 إجراءات جماعية أو فردية في الحملة ضد الإرهاب، وأن هذه الإجراءات تتمثل في: تعزيز التعاون والمشاركة المخابراتية، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى الجماعي، وتقديم المساعدة بشكل فردي أو جماعي للحلفاء أو الدول الأخرى التي يمكن أن تكون معرضة لتهديدات إرهابية متزايدة؛ نتيجة لدعمها للحملة ضد الإرهاب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير مزيد من الأمن والتسهيلات للولايات المتحدة وحلفائها على أقاليم الحلفاء، وكذلك توفير الغطاء الجوي للولايات المتحدة وحلفائها الآخرين، وإمكانية استخدامهم للموانئ والقواعد الجوية في دول الناتو. كذلك أعرب عن استعداد الحلف لنشر عناصر من أفضل قواته البحرية في شرق المتوسط؛من أجل إظهار عزم الحلفاء على دعم حملة الولايات المتحدة ضد الإرهاب، بالإضافة إلى نشر قوة إنذار مبكر لدعم العمليات ضد الإرهاب.

وفي لقاء بين باول-وزير الخارجية الأمريكي- وروبرتسون في واشنطن في 20 أكتوبر- أي خلال مرحلة الحرب- قال روبرتسون إن الحملة ضد الإرهاب متعددة الأوجه؛ فهي سياسية وديبلوماسية واقتصادية ومالية. كما أعرب ممثل الناتو في 6 نوفمبر أن هذه الحرب ستتم على جبهات متعددة، وأضاف أن المعارك لن تحدث فقط في أفغانستان، ولكن ستتطور الجهود الدولية لتأخذ الدول مواقف أخرى ضد غسيل الأموال، والعمل على ازدياد تبادل المعلومات، والموافقة على الإجراءات التي من شأنها تعزيز التسامح، وتبادل الخبرات في تدريب الوحدات المضادة للإرهاب. وهو الاتجاه الذي تأكد خلال مرحلة ما بعد الحرب؛ حيث أعرب بيان الاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلنطي في 6 ديسمبر عن تأكيده أن الأدوات العسكرية وحدها ليست كافية لمكافحة الإرهاب بكفاءة؛ لأن الرد ينبغي أن يكون شاملاً ومتعدد الأوجه؛ ولذلك هو يدعم جهود الأمم المتحدة ودورها المركزي في هذا المجال.

ثالثاً- الموقف من التحالف الدولي:

ويتجلى ذلك الموقف في مجموعة النقاط التالية:

1- الدور الذي أسند للناتو في الحملة ضد الإرهاب، ويتجلى ذلك في الطلبات المحددة التي حددتها الولايات المتحدة لحلفائها في الناتو وذلك في 3 أكتوبر؛ حيث طالبت بتصريح غير محدود للطيران فوق مجالها الجوي، واستخدام عدد من القواعد الجوية في أوروبا، بالإضافة إلى تسهيل إمدادات الوقود. وهذه الطلبات تندرج كلها ضمن مقررات المادة (5) من اتفاقية واشنطن.

2- تدعيم الروابط مع روسيا: وكانت من أكثر التطورات اعتباراً في مرحلة إعداد التحالف، ويتضح ذلك من حديث روبرتسون في الأكاديمية الديبلوماسية في 22

نوفمبر؛ حيث أكد على ضرورة أن يصبح كل من الناتو وروسيا شركاء في التغلب على التهديدات المشتركة، وأوضح كيف أن أحداث 11 سبتمبر أجبرت على إعادة التفكير في العلاقات بين روسيا والناتو؛ وذلك -وفقاً لرأي روبرتسون - الوسيلة الوحيدة للقيام بأي رد فعل للجنون الإرهابي؛ نظراً لدعم المواجهة مع الإرهاب؛ لأن العلاقة الحالية بين الناتو وروسيا ليست كافية للتعامل بجدية مع التحديات الأمنية الجديدة التي يواجهها في عالم اليوم.

وفي تصريح آخر في 22 نوفمبر وضح روبرتسون أن روسيا وشركاءها الغربيين منخرطون في صراع مشترك ضد تحد مشترك، مثله في ذلك مثل الفاشية منذ 60 عاماً، وأنه يمكن هزيمة الإرهاب الدولي بواسطة تحالف من الدول ذات التفكير المتماثل، والتي تعمل سوياً دون أجندات خفية، أو مصالح متنافسة.

وتأكدت تلك الرؤية أيضاً خلال مرحلة ما بعد الحرب؛ حيث أعلن بيان الاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلنطي في 6 ديسمبر عن بداية نوعية جديدة من العلاقات مع روسيا؛ لتعزيز القدرة على العمل معاً في مناطق ذات أهمية مشتركة، وكيف أن الشراكة القائمة على التعاون والثقة والقيم الديموقراطية، والملتزمة باستقرار أوروبا هي من أساسيات الأمن والاستقرار في منطقة أوروبا الأطلنطية، كما أعرب البيان عن سعادته لوقوف روسيا بجانب الحلفاء في الصراع ضد الإرهاب.

3- في سياق هذا التطور المدفوع في العلاقات بين روسيا والناتو تظهر نقطة أخري غاية في الأهمية، وذات دلالة خاصة للموقف من الإسلام والمسلمين، وهي النقطة الخاصة بإدراك حركات المقاومة الإسلامية؛ ففي 22 نوفمبر في خطاب روبرتسون في جامعة فولجوجراد التكنولوجية أكد على وعي الناتو بالعلاقة بين المتشددين الشيشان والإرهاب، ودعي الجانب الشيشاني إلى قطع هذه الروابط. ويبدو أن ذلك كان في محاولة منه لإرضاء المشاعر الروسية، وكسب الدعم الروسي للتحالف الدولي ضد الإرهاب، بل إنه في البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلنطي المنعقد في 6 ديسمبر، جاء البيان ليدعم من حق روسيا في حماية وحدتها الإقليمية، والاعتراف بحقها في حماية كافة مواطنيها؛ ولذلك دعي البيان الجانب الشيشاني للتعاون في إيجاد حل سلمي للصراع.

هذا الأمر يفرض التساؤل: هل توافقت مصالح الجميع ضد مصالح المسلمين في كل مكان؟؟؟ خاصة وأن الإشارة إلى العامل الإسلامي كانت تتم من خلال الإشارة إلى علاقته بالإرهاب بصورة غير مباشرة؛ فعلى سبيل المثال جاء على لسان ممثل الناتو في 6 نوفمبر أن قوات الناتو قد عملت في البلقان بالقرب من السلطات الحكومية ضد خلايا الإرهاب الدولية بما فيها ذات الصلة بتنظيم القاعدة.

ولكن من ناحية أخري جاء في البيان الصادر من مجلس شمال الأطلنطي في 6 ديسمبر أن الحملة ليست ضد الإسلام أو شعب أفغانستان، ولكنها ضد شبكات الإرهاب ومن يدعمونها.

ويلاحظ في هذا البيان مدى اقتضابه في نفي كون المعركة ضد الإسلام، بل إنها المرة الأولي التي يأتي فيها مثل هذا التصريح من قبل الناتو وذلك بعد حوالي ثلاثة أشهر من الأزمة، والسؤال: علام يدل ذلك؟؟!

ويلاحظ في موقف الناتو أنه على عكس السابق في الأزمات التي شهدها العالم خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان دوره في هذه الأزمة مهمشاً للغاية فبالرغم من الدعم السياسي الكبير الذي قدمه الحلفاء للولايات المتحدة من خلال تطبيق المادة (5) من اتفاقية واشنطن، إلا إنها لم تفض إلى القيام بعمل عسكري جماعي. ويستدل على صغر الدور من صغر البيانات والتصريحات الصادرة من مؤسسات الناتو، واقتصار دوره على تمويل الولايات

المتحدة بالوقود، وتسهيل استخدام القواعد الجوية دون أي مشاورة أو تنسيق.

وتعتبر التطورات في العلاقات مع روسيا من أكثر المواقف بروزاً في هذه الأزمة، ويبدو أن الغرض منها تأمين عدم المعارضة الروسية للتدخل الأمريكي في منطقة على قدر كبير من الأهمية لروسيا، وكذلك ضماناً للأمن الأوروبي خاصة في ظل انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة منع انتشار الصواريخ، وذلك حتى لا تحوم أجواء الحرب الباردة مرة أخري على القارة الأوروبية. وقد يكون ذلك أيضا تحييداً للعنصر الروسي نتيجة للرغبة في الاهتمام بأقاليم تمثل مجالاً حيوياً لروسيا مثل آسيا الوسطي، بالإضافة إلى الرغبة في توسيع الناتو، وضرورة تأمين المخاوف الروسية من ذلك، وقد يكون ذلك عن طريق الدفع بشراكة بين الناتو وروسيا.

الأمر الآخر اللافت للنظر أنه على الرغم من أن الناتو بالأساس منظمة عسكرية تضطلع بالأمن، إلا أن اقترابها من الأزمة لم يكن عسكرياً في المقام الأول، بل كان سياسياً وديبلوماسياً؛ وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل هل فشل الناتو في إيجاد دور عسكري له، ومن ثم بحث عن دور له في مجال آخر؟ وهل نجح في ذلك أم لا؟ أم أن هذا تطبيق جديد للمفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو الذي تم إقراره في واشنطن في القمة الذهبية للناتو في 1999؟.

وكانت القمة قد أصدرت في بيانها ما يوضح التحولات التي أدخلت على المفهوم الاستراتيجي للحلف، والتي من شأنها أن تلقي الضوء على طبيعة المهام المستقبلية التي قد ينوط بها في عالم ما بعد الحرب الباردة. ويمكن إجمال ملامح التغير في الآتي:

1- إحلال مفهوم "**المصالح الأمنية**" محل مفهوم "**أمن الدول الأعضاء**"، وذلك كمنطلق لعمل الحلف. وهو مفهوم عام مطاط يستوعب العديد من القضايا والتفاعلات حسب إدراك ما قد يؤثر على المصالح الأمنية هذه.

2- تحديد عناصر المفهوم الجديد، ومن ثم التهديدات الجديدة للمصالح الأمنية في: انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب الدولي، انقطاع وصول الموارد الحيوية، نشوء أزمات إقليمية ذات تأثير على المناطق المحيطة بالحلف، انتهاك حقوق الإنسان.

3- أن يبدأ الحلف بمبادرة شن الهجوم ضد الطرف الذي يراه يمثل تهديداً لمصالح الدول الأعضاء، دون مراجعة أي جهة أخري غير عواصم الحلف. ومن ثم فقد أرسي قاعدة العمل المستقل والتحرك المنفرد، دون أي قيود من الأمم المتحدة المخول لها بالأساس القيام بمثل تلك الأعمال[10].

وهذا المفهوم هو تتويج للجهود الأمريكية الهادفة إلى تطويع الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة، والذي أدى إلى انقسام واضح بين الولايات المتحدة والحلفاء الأوربيين الذين يخشون من استخدام الحلف؛ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن مصالحهم الخاصة. وجاءت الحرب في أفغانستان لتعمق من هذا التباعد، وتدفع بالحلفاء الأوروبيين إلى اتخاذ خطوات عملية على طريق تدشين بنية سياسية وأمنية تتولي إدارة قضايا الأمن الأوروبي بشكل منفصل عن المظلة الأمريكية.